بيان حزب اللامركزية الادارية العثماني (*)

ان غرض الامم الذي ترمي اليه في هذا الوجود انما هو الحياة : الحياة الاجتماعية والحياة السياسية . أي أن يكون لها وجود اجتماعي راق ، ووجود سياسي ثابت . ومن الضروري أن تسعى الامة لكلا الوجودين في منهجها القويم الوصل الى الغاية ونعني بهما جميعاً ولا تقصر مجهوداتها على بلوغ غاية أحدهما دون الآخر ، لئلا يكون مثلها كمثل من علم بركاز من الذهب في مكان فاسرع اليه بكل ماتصل اليه قوته وجهده فلما بلغه لم يجد معه أداة لاستخراج ذلك الركاز فرجع القهقرى من حيث جاء وهي القوى خائب الامل والرجاء

فالقوانين الاجتماعية مهما كانت راقية قلّ أن تضمن الحياة لامة اذا لم تكن قائمة على أساس متين هو القوانين السياسية . ومهما عنيت الحكومة بتنظيم قوانين الحياة الاجتماعية للامة وأكثرت من مشروعات الاصلاح في المملكة في التعليم والاقتصاد والادارة والقضاء ونحو ذلك فانها لا تخرج في هذا كله عن معنى الوصاية على محجور عليه لا يملك التصرف بشؤون حياته الخصوصية ليثبت لنفسه وجوداً صحيحاً بين الناس ويعمل لسعادته جهد العامل المجدّ .

ولذا أصبح لهذا العهد شكل الحكومات التي تقوم به الحياة السياسية لكل أمة من جميع الامم وصار من المسلم بالبداهة ان وجود الامة السياسي والاجتماعي بين مجامع الامم الحية متوقف على شكل الحكومة فكلما كانت مشاركة الشعب للحكومات أكثر ، كان ذلك لدوام وجوده أضمن .

لهذا السبب تكاد تكون سائر الحكومات التي للامم المستقلة اليوم دستورية شعبية لاشأن فيها لسلطة الافراد بل الشأن لعامة الامة ومشاركتها للحكومة في كل جليل وحقير من الشؤون العامة ، الا أنها تتفاوت في ذلك منازل ودرجات وتختلف في الشكل اختلافاً روعي فيه الاجتهاد والنظر الى حالة الشعوب الاجتماعية والعرفية والقابلية والاستعداد .

ومما ثبت بالتجارب لهذا العهد ان أفضل شكل من أشكال الحكومات هو الدستوري ، وأفضل أشكال الدستوري هو اللامركزية خصوصاً في الممالك التي

(*) ألف في مصر حزب سياسي بهذا الاسم وهذا بيانه الذي نشرته لجنته العليا مقدمة لبرنامجه السياسي ويتلوه البرنامج

تعددت فيها الفروق والمذاهب واللغات ، واختلفت العوائد والتقاليد والاخلاق ، فكان من المتعذر ان تساس بقانون واحد لم تراع فيه تلك الاحوال ، ولم ينظر معه في الحاجة والزمان والمكان

ثبت ذلك بالتجارب كما ثبت ان اللامركزية هي أفضل مربٍّ لافراد الامة على الاستقلال الذاتي الذي هو خير وسيلة لترقي الامم ، لانها أي اللامركزية تأبى بطبيعتها ان تكون تبعة الحكم مقصورة على أفراد قليلين تصدر عنهم القوة والعمل الى كل ناحية من أنحاء المملكة فيكونوا كالمحرك في آلة كبيرة جدا اذا أصابه عطب أو ضعف تعطلت أجزاء سائر الآلة عن العمل دون ان يكون لاي جزء من هذه الاجزاء قوة ذاتية يعمل بها بنفسه ودون ان يكون مسؤولا عن نتيجة وقوفه عن العمل .

ومن البديهي ان الشعب غير المسؤول عن أي خطأ يصدر عن حكومته لا يشعر كل فرد منه بالتبعة فلا يهتم بنتائج خطأ الحكومة الا بعد الوقوع فيه . ذلك لانه مسير بارادة غيره ، لاسلطة له حق ولا على نفسه ، لانها محكوم عليها أن تسير في السبيل الذي يريده غيره وان خالف رغبته ومصلحته وهواه

فاللامركزية توزع التبعة على أفراد الامة بمقدار ما تعطيهم من السيطرة على مصالح الوطن ، وبسبب ذلك تنزع عنهم ثوب الحياة الاتكالية الخلق المعقوت — حياة الاعتماد على غير النفس — وتضع امام كل فرد مجال العمل الواسع في جهاد الحياة ، وتعود الشعب بلوغ غايات المدنية والترقي والعمران من أقرب سبيل وفي وقت قصير ، والعكس بالعكس .

هذا ما نراه لهذا العهد من الفرق بين السلطنة العثمانية التي تحكم باللامركزية وبين سويسرا التي تحكم باللامركزية . ففي هذه يرى من آثار العمران والمدنية والحياة العالية الصحيحة والرفاق الشامل لكل العناصر التي تقطن هذه المملكة الصغيرة ما لا يُرى منه حتى في كثير من الممالك المتمدنة الراقية بفضل توزيع السلطة على أقسامها الثلاثة الشعبية واطلاق حرية التعليم لكل عنصر من العناصر الثلاثة المؤلفة للامة السويسرية بلسانه وبما يوافق رغباته واطلاق حرية العمل لكل ولاية منها فيما يتعلق بعمرانها وترقي سكانها على الوجه الذي يناسب مركزهم الاقتصادي والاجتماعي بحيث صار يضرب المثل بترقي هذه البلاد الجبلية وترقي أهلها البالغين منتهى ما يريده قوم من السعادة والرفاه .

أما السلطنة العثمانية التي تحكم باللامركزية فعلى نقيض ذلك اذ ترى العارف فيها

منحطة والعمران قليلا في بعض جهاتها مفقوداً في بعض آخر ، ووسائل الترقي الصحيح معدومة البتة ، لان حياة الاتكال على المركز في كل شيء مستحوذة على الشعوب العثمانية كافة ، والمركز مقيد لكل ولاية بقيود تمنعها عن الحركة نحو الاصلاح المطلوب إلا ببطء وبما لا يوافق الحال والحاجة في الغالب

والمثال على ذلك قوانين التعليم مثلا فانها على نقصها وعدم وفائها بالحاجة تحتم أن يكون التعليم في عدة أقطار بغير لسان أهلها وعلى برنامج واحد غير مراعى فيه حاجة كل ولاية واستعداد أهلها ، ثم ان المركز لا يعطي المال اللازم للتعليم لكل ولاية الا بقدر محدود هو دون الحاجة فينشأ عن هذا وذاك نقص في التعليم وضعف في العلم وتضييق على الراغبين فيه فتعم الجهالة وتحرم البلاد من المعارف العالية التي هي أهم أسباب الترقي والحياة والسؤدد في كل أمة من الامم الحية المتمدنة لهذا العهد

وعلى هذا فقس سائر الاعمال النافعة التي يتوقف بها العمران في الولايات العثمانية فانها لتوقف صدورها على المركز بطيئة ضعيفة بل تكاد بعض الولايات تحرم منها البتة

زد على ذلك امتناع هذه الحكومة المركزية قد أعجزها تنائي أطراف المملكة واختلاف لغات وأجناس ومشارب أهلها عن أن تنفذ قوانينها في كل ولاياتها فان كثيراً من الاقطار العثمانية ليس فيها للدولة ديوان اداري ولا محكمة ولا مدرسة ولا تكنة ولا قلعة ولا حصن ، ومنها مالا يؤخذ منه المجهود ، فبعض هذه الاقطار عالة في حمايته من المغيرين عليه على الولايات الاخرى ، عملاً بمبدإ الاتكالية المقوت ، واعتمادا على المركز . ولذا نرى هذه الحكومة المركزية لا تقدر على الدفاع عن اكثر البلاد العثمانية اذا هاجمها عدو أجنبي كما ظهر ذلك في مسألة طرابلس الغرب ومثلها كثير ، ناهيك بتوالي الفتن والثورات في أنحاء السلطنة وعجزها عن اخمادها وبالاحرى عجزها عن تلافيها قبل ظهورها بما يمنع حدوثها أو امتدادها حتى ان قطراً من الاقطار وهو اليمن لا يزال مع الدولة في حرب مستمرة منذ دخل أول عثماني فيه الى عهد قريب

وقد ظهر للعيان ان المملكة كلها عرضة لخطر الزوال بهذه الحكومة المركزية مهددة بفقد الاستقلال الذي يفديه كل عثماني بأعز شيء لديه وهو النفس ويتمنى كل شعب تظله راية الهلال بقاءه ليبقى عزيزاً في وطنه أميناً من تسلط المغيرين عليه.

اذا تمهد هذا فقد علمنا ان المركزية أصبحت في مثل هذا العصر عصر التنازع الشديد في ميدان الحياة لا تصلح لترقي الامة العثمانية المرغوب ، ولا تضمن لها الحياة السياسية والاجتماعية ولا البقاء لاسيما اذا أضفنا الى هذا حاجة الشعوب العثمانية الى

الراحة من العوائل السياسية والفتن الداخلية ، التي توالت على الدولة في العهدين عهد الحكومة المطلقة وعهد الحكومة الدستورية ، وأصيبت بسببها الدولة بفائلة الحرب البلقانية ، وانفكاك أعز ولاياتها عن جسم السلطنة العثمانية ، بفساد سياسة المركزية وسياسة مزيج العناصر التي ذهب اليها فريق من المتهوسين بالسيادة فجروا على المملكة من المصائب مالا يحتاج الى برهان، بعد الذي حدث وكان .

ولكي تأمن الامة العثمانية على حياتها السياسية في المستقبل وعلى سلامة الدولة من عوائل الفتن والمشاغبات الداخلية والصدمات الخارجية التي يسببها عدم رضاء العناصر العثمانية والتفافها باخلاص حول النقطة الجامعة وهي العرش العثماني الرفيع الذي أصبح وجود الامة السياسي لازما لوجوده مرتبطاً به — لكي تأمن الامة على ذلك صار من المحتم على كل عثماني صادق الوطنية النظر في الاسباب التي تماسك بها أعضاء هذا الجسم الذي تفكك بقوتي الجذب والدفع بين المركز والاطراف ودخله الوهن والضعف المؤديان الى الانحلال . وهذا مادعا فريقا من العثمانيين الى تأليف حزب اللامركزية الادارية بعد البحث والتروي الكثيرين فيما يضمن سلامة هذه المملكة وتضامن كلمة شعوبها واتحادهم على العمل الانفع لعمران البلاد وسعادتها وقوة الدولة وبقائها .

فهذا الحزب يعرض على أنظار جمهور العثمانيين من اخوانه في الجامعة والوطنية برنامجه ليكون موضع النظر والبحث من سائر العثمانيين وهو يرجو أن يجد منهم أنصاراً كثيرين وأعواناً غيورين على تنفيذ قواعد اللامركزية الادارية في الاقطار العثمانية والله الموفق والمعين .

﴿ برنامج حزب اللامركزية الادارية العثماني ﴾

(المادة الاولى) الدولة العلية العثمانية دولة دستورية نيابية . وكل ولاية من ولاياتها تعد جزأ من السلطنة لا ينفك عنها بحال من الاحوال وانما تبنى ادارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الادارية والسلطان الاعظم هو الذي يعين الوالي وقاضي القضاة

(المادة الثانية) قاضي القضاة يعين القضاة الشرعيين والوالي يعين سائر الموظفين بعد اختيار مجلس الادارة لهم (وفاقاً للمادة السابعة) ولا يجوز عزل موظف الا بحكم

من مجلس تأديب . ومن عزل لايجوز استخدامه ولايعطى معاش مزولية

(المادة الثالثة) يوضع نظام خاص لترقية عمال الحكومة وتأديبهم وتقاعدهم وما يتعلق بذلك

(المادة الرابعة) يكون في مركز كل ولاية مجلس عمومي ومجلس اداري ومجلس معارف ومجلس أوقاف

(المادة الخامسة) جميع قرارات المجلس العمومي تكون نافذة

(المادة السادسة) من حقوق المجلس العمومي للولاية المراقبة على حكومتها والنظر في جميع شؤون الادارة المحلية من تقرير ميزانية الولاية وأمور الامن العام والمعارف والنافعة والاوقاف والبلدية وتقرير مايراه فيها وسن النظامات لها . وأما ما كان من أمور النافعة يتعلق من بعض الوجوه بالامور العسكرية أو السياسة الخارجية كالسكك الحديد فيرفعه بعد ابداء رأيه فيه الى العاصمة

(المادة السابعة) من حقوق مجلس ادارة الولاية وضع ميزانيتها وانتخاب جميع موظفيها

(المادة الثامنة) من حقوق مجلس معارف الولاية وضع برنامج التعليم والنظر في جميع شؤونها ووضع ميزانية خاصة لها يراعى فيها حصة المعارف التي تضاف على الاعشار والويركو وما يقرره المجلس العمومي من الضرائب لها ومالها من الاملاك والاوقاف

(المادة التاسعة) من حقوق مجلس أوقاف الولاية وضع ميزانية خاصة لها والنظر في جميع شؤونها فما كان منها له شروط تجب مراعاتها يكون العمل فيها بحسب شروطه وما كانت منها غير ذلك يصرف فاضل ريعه على اقامة الشعائر ثم على التعليم الاسلامي

(المادة العاشرة) جميع أعضاء هذه المجالس تكون بالانتخاب الا مجلس الادارة فان نصف أعضائه ينتخبهم الشعب والنصف الآخر من رؤساء المصالح

(المادة الحادية عشرة) تعدل طريقة الانتخاب لهذه المجالس ولمجلس المبعوثين وللمجالس البلدية بحيث تكون حرة وممثلة لجميع عناصر الشعب

(المادة الثانية عشرة) ماجرى عليه العرف في بعض البلاد والاقاليم التي لاتنفذ فيها قوانين الحكومة وأحكامها يبقى على ما كان عليه الآن . ويراعى في تسيير الادارة في كل بلاد رضاء أهلها به

(المادة الثالثة عشرة) ينظر الحزب في قانون تعديل الاراضي على الوجه الذي ينمي الثروة العامة وفي تحضير القبائل البدوية لاجل تنمية الثروة وترقية الامة

(المادة الرابعة عشرة) يكون في كل ولاية لغتان رسميتان التركية واللغة المحلية

(المادة الخامسة عشرة) يجب تعميم التعليم في كل ولاية بلغة أهلها

(المادة السادسة عشرة) أهل كل ولاية يؤدون الخدمة العسكرية في ولايتهم ويكون عسكرها على قدم الاستعداد للدفاع عنها زمن السلم وأما سوق الجنود في زمن الحرب فهو منوط بنظارة الحربية وحينئذ يجب على المجلس العمومي ان يتخذ الوسائل للدفاع عن الولاية

حديث كامل باشا

مع مؤسس المؤيد

تلقى السيد علي يوسف مؤسس المؤيد حديثا سياسيا عن كامل باشا في حالة الدولة في وزارته الاخيرة وما بعدها فنشرها في مؤيد هذا اليوم (سلخ ربيع الأول) فرأينا أن ننقل معظمه لأنه في معنى الرسمي القطعي. والعنوانات لمؤسس المؤيد قال:

تشرفت بمقابلة شيخ السياسة العثمانية أول أمس بأوتيل سيراميس . وهذه سلسلة الحديث :

(١) هل هناك غرامة حربية

س ـ مولاي ، ان الاخبار التي تحملها الينا الشركات البرقية عن الصلح سيئة جدا فقد كانت المشكلة في السابق منحصرة في مسألة ترك أدرنة لحكومات البلقان وتراها الآن قد انتقلت الى طور آخر وصارت تظهر لنا أمور جديدة مثل مسئلة الغرامة الحربية فما هي يا ترى نتائج هذه الاحوال ؟

ج ـ ماذا أقول ياسيدي . الحكم لمن غلب. أمّا من جهة الغرامة الحربية فالذي أظنه أن الدول العظمى التي تعرف حالتنا المالية لا توافق البلقانيين الحربيين على مطامعهم من هذه الجهة ، لان اجابتهن البلقانيين الى هذا الطلب يؤدي الى أضطراب الثقة المالية في الدولة فتسقط بذلك أسعار سندات الديون العثمانية التي كل حاملها من الاوربيين فيلحقهم من وراء ذلك ضرر عظيم ، وبديهي ان الدول العظمى لا تتوسط